الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية

1958-1960م

د / عمر بـوضربة
قسم التاريخ- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخّص:

سنحاول من خلال مقالنا هذا تناول استراتيجية ديغول الدبلوماسية لاستعادة المبادرة وحصار الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي، خاصة بعدما حققته جبهة التحرير الوطني من انتصارات في إطار سعيها لتدويل المسألة الجزائرية، وقد شملت استراتيجية ديغول العمق الإقليمي والجهوي والعالمي، ففيم تمثلت مرتكزات الاستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية في عهد ديغول؟ وما هي تطبيقاتها العملية على الأصعدة المغاربية العربية والعالمية؟

Abstract :

We will try in this article to approach the diplomatic strategy of De Gaulle in order to take over the initiative at the international level, especially after the National Liberation Front won victories in its efforts to internationalize the Algerian issue. De Gaulle's strategy included regional and global depth. What were the pillars of the French diplomatic strategy under the regime of DE Gaulle? and What are their practical applications on Maghreb and Arab and international levels?

مقدمة:

بعودة الجنرال ديغول إلى أعلى هرم السلطة في فرنسا على إثر حركة التمرد العسكري بالجزائر في 13 ماي 1958، عادت الحيوية للنظام الاستعماري من أجل تصفية الثورة الجزائرية وتجددت آمال المعمرين وقادة الجيش الفرنسي من أجل حسم عسكري للحرب، وقد وضع الجنرال العجوز استراتيجية متعددة الجوانب من أجل تحقيق النصر المأمول، وفي هذا الإطار سعى ديغول جاهدا لانتهاج استراتيجية دبلوماسية –تزامنا مع الجهود العسكرية والسياسية والاقتصادية والدعائية–لتمكين فرنسا من استعادة المبادرة دوليا.

1–موقف الجمهورية الخامسة من تأسيس الحكومة المؤقتة:

رغم أنّ الحكومة الفرنسية كانت تتابع منذ خريف 1955 تطورات ملف إنشاء حكومة جزائرية بالمنفى من خلال مصالح استخباراتها ووزارة الخارجية والداخلية والحكومة العامة في الجزائر، إلا أنّها تظاهرت بأنّها لم تول الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أهمية تُذكر، وحتى وإن كان هذا صحيح من الناحية الرسمية العلنية، لكن من الناحية العملية كلّفت مصالحها المختلفة بوزارتي الخارجية والدفاع والحكومة العامة في الجزائر بإعداد ملفّات وتقارير دقيقة عن تركيبة حكومة جبهة التحرير ومتابعة تطور ردود الفعل من تشكيلها عربيا قاريا ودوليا، وكذا رصد كل نشاط لهذا الجهاز الجديد "للمتمردين"، لذا فإنّ الأرشيف الفرنسي يُسجّل ثراء كبيرا فيما يتعلّق بنشاط ح.م.ج.ج ورصد يومي لتحركات وزرائها وممثليها في مختلف البلدان[1]، وهو ما يثبت الانزعاج الكبير الذي أحدثه قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بالتحول إلى حكومة مؤقتة.

لقد حمل ظهور الحكومة المؤقتة عنصر تعقيد جديد للدبلوماسية الفرنسية، وأصبح الجنرال ديغول يلوّح بالتهديد عن طريق استدعاء سفراء الدول المعترفة بحكومة الجزائر المؤقتة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها إن استلزم الأمر ذلك[2]، وصرّحت الحكومة الفرنسية أنّ اعتراف الدول الأجنبية بحكومة في المنفى سيعتبر عملا غير ودّي، ثمّ احتجت الحكومة الفرنسية يوم 1958/09/22 لدى حكومات المملكة المغربية وتونس وليبيا على اعترافهم بالحكومة الجزائرية الثورية.[3]

واعتبرت أوساط سياسية وقانونية وصحفية فرنسية بأنّ "الإعلان عن حكومة جزائرية" يعدّ سابقة في القانون الدولي لما تتميز به من خصائص فريدة:

– أنّها لا تتوفّر على رقعة جغرافية تمارس فيها سيادتها.
– أنّها حكومة في المنفى ولم يتم نفيها.
– لا يمكنها الاحتكام إلى الاستشارة الشعبية.
– أنّها وُلدت من العدم وتمارس سلطتها على العدم.

كما نفت هذه الأوساط الفرنسية أي شبه بين الحكومة الجزائرية وحكومات أخرى في التاريخ المعاصر ،فحكومة ماوتسي تونغ مثلا كانت تملك السيطرة على الأرض..[4]

وكل هذا يتعارض بشكل كامل مع ما ورد في تقارير لرئاسة الحكومة الفرنسية التي أكّدت قبل الإعلان عن تأسيس ح.م.ج.ج بأنّ جبهة التحرير الوطني حتى وإن لم تُنشئ بعدُ "حكومة جزائرية حرّة"؛ إلا أنّها أقامت كل الهياكل التي تتوفّر عليها الدول ذات السيادة، مثل الجهاز التنفيذي المتمثّل في لجنة التنسيق والتنفيذ وهي بمثابة حكومة، تمّ توزيع المهام الأساسية بين أعضائها مثل

الشؤون الخارجية والتسليح والحرب والداخلية والاتصالات والإعلام والشؤون الاجتماعية والمالية، إضافة إلى "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" الذي تعتبره نواة برلمان.

كما أن ج.ت. وتتوفّر على تنظيم سياسي وعسكري في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، ولديها ممثليات في الخارج تسمّى بالمكاتب والبعثات الخارجية التي تتوزّع على مختلف العواصم، وتتوفّر جبهة التحرير على "جيش نظامي "تحت قيادة C.O.M قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية، كما أنشأت ج.ت. وإذاعة خاصّة بها عرفت بـ: "إذاعة الجزائر الحرة المقاتلة".[5]

2- إستراتيجية ديغول لعزل الثورة الجزائرية دوليا:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الأول نوفمبر 1954 اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في تعاطيها مع ج.ت. وعلى مبدأ القوّة والعنف، واصفة عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني بأبشع النعوت مثل: المتمردون والعُصاة والخارجون عن القانون، معتبرة أنّ الأمر يتعلّق بالشأن الداخلي وأنّه يحقّ لها وفق ذلك اتخاذ الإجراءات الردعية والقمعية التي تناسبها، لذا فقد راهنت هذه الحكومات الفرنسية على الحل العسكري كأسلوب أمثل للقضاء على "حركة التمرد".

شملت الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية الميادين المختلفة، العسكرية السياسية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية؛ في إطار مواجهتها الشاملة للثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ورغم محدودية الإمكانات ووسائل المواجهة فقد تمكّن جيش.ت. ومن الصمود في الداخل، وهو ما أدّى إلى سقوط أربع حكومات فرنسية[6]،وشكّل سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة فصول الأزمة السياسية التي أصبح يتخبّط فيها النظام السياسي الفرنسي بفعل مضاعفات الثورة الجزائرية، وهو ما مكّن الجنرال شارل ديغول من اعتلاء سدّة الحكم على إثر تمرد 13ماي 1958؛ والذي قاده جنرالات الجيش وغلاة المعمرين في الجزائر في سبيل إبقاء الجزائر فرنسية.[7]

وبعد اعتلائه السلطة مجدّدا سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم إستراتيجية شاملة متكاملة؛ من أجل أن يكون وفيا لوعوده التي قطعها لمن وضعوا فيه الثقة ونادوا به رئيسا للجمهورية الخامسة و ليحقّق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين في الجزائر، والمتمثّل في القضاء على الثورة وتقويض دعائمها، لذلك فقد وضع خطّة شملت الميادين العسكرية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية، وبما أنّ موضوع دراستنا يتعلّق بالجانب الخارجي أو الدبلوماسي سنقوم بتحليل الشطر المتعلّق بالاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لحصار الثورة في الخارج و تجفيف منابع الدعم عنها.

تمثّلت أولى أهداف الاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية في البداية في العمل على محو الأخطاء والخسائر الدبلوماسية، التي تسبّب فيها سابقوه، نتيجة اعتمادهم المفرط على القوّة في التعاطي مع المشكل الجزائري وامتداداته التي مسّت دولا عربية بالخصوص، وتتمثّل أخطر هذه الأخطاء في:

- اختطاف الطائرة المقلّة لأبرز قادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني يوم 1956/10/22.
- مشاركة بريطانيا وإسرائيل العدوان الثلاثي على مصر في 05 نوفمبر 1956.[8]
- العدوان على تونس بقصف قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية في 08 فيفيري 1958 تطبيقا لمبدأ حق متابعة

جنود جيش.ت.ج عبر الحدود.

أدّى هذا العدوان إلى مزيد من التقارب بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب الأقصى، وجلب للقضية الجزائرية دعما إضافيا من الجارتين ومساهمة في "رفع القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"[9]،ومن ثمار هذا الانتصار الدبلوماسي تقدّم الأمريكيين والإنجليز بعرض وساطة "روبار مورفي" "وهارولد بيلي" لحلّ الخلاف التونسي الفرنسي الذي سبّبه قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية.[10]

في هذه الآونة ظهر تحول في الموقف الأمريكي والذي يظهر في مبادرة الوساطة الأمريكية الإنجليزية، وتفسيره أنّ الحرب في الجزائر أصبحت تثير شمال إفريقيا بأكملها ضد الغرب، وأنّ مزيدا من التعاطي الفرنسي بالقوة مع هذه القضية سيُضيّع الشمال الإفريقي كلّه لفائدة المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي؛ وسيتمكّن الاتحاد السوفياتي بعد ذلك من توسيع نفوذه في المشرق العربي، كل هذا سيزيد من حدّة الضغط الأمريكي على فرنسا، بانتشار الثورة وتزايد حدّة الصراع بين المعسكرين في حوض المتوسط والشرق الأوسط، وإنّ ما ورد في رسالة الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" إلى رئيس الحكومة الفرنسية "فيليكس غايار" بتاريخ 11أفريل1958 خير دليل على ما ذكرناه، فهي وإن تضمّنت تأكيدا على تواصل الدعم الأمريكي للحليفة فرنسا وعدم تدخل الولايات المتحدة في الخلاف بين فرنسا ودول الشمال الإفريقي، غير أنّها تضمّنت تأكيدا على ضرورة حل المشكل الجزائري بشكل يرضي الدول العربية الموالية للغرب وبخاصة تونس والمغرب الأقصى، وضرورة قطع الطريق أمام التقدم الخطير الذي تحرزه الدول العربية الموالية للشيوعية بزعامة مصر الناصرية في الوطن العربي، كما أشارت رسالة إيزنهاور إلى خطورة التجاء فرنسا إلى مجلس الأمن الدولي، لأنّ ذلك سينتج عنه فسح المجال واسعا أمام الدعاية السوفيتية، وسيتمكّن إ.س من الظهور بمظهر المتحمّس والمتبني لقضايا التحرر العربية.[11]

تمخّض عن هذه السياسة الفرنسية تشكيل ما عُرف "بجبهة طنجة" في أفريل 1958 وهو ما اعتُبر جرعة دعم هام للنضال الجزائري، كما أنّ مؤتمر طنجة أصدر توصية كان لها دور حاسم في التنظيم الاستراتيجي والمستقبلي لجبهة التحرير الوطني، حيث حثّ على دعم ج.ت.و لتكوين حكومة مؤقتة جزائرية، بالإضافة إلى توجيه الحركات السياسية المغاربية الثلاث المشاركة في المؤتمر نداء جماعيا إلى الدول الغربية حليفة فرنسا لتكف عن دعمها ومساندتها المطلقين لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، ووجّهت إنذارا إلى فرنسا بالتوقّف عن انتهاك الحرمة الحدودية للأراضي التونسية والمغربية في حربها ضد الثورة الجزائرية بداعي استعمال حق متابعة أو ملاحقة عناصر جيش التحرير الوطني.[12]

ولقد اعتمد الجنرال ديغول في إستراتيجيته الدبلوماسية على شطر هام من سياسة سابقيه من حكومات الجمهورية الرابعة، بحيث عمل على محاصرة الثورة ودفع المجموعة الدولية لعدم الاعتراف بالحكومة.م.ج.ج.، وبالتّالي تنفيذ الهدف المسطّر له والمتمثّل أساسا في الاحتفاظ بالجزائر في الإطار الفرنسي مهما كلّف ذلك من ثمن وباستخدام كل الوسائل المتاحة[13]، وكانت الحكومات الفرنسية السابقة-من 54الى 1958-قد سعت بشتى الوسائل إلى عزل الثورة دوليا ودفع المجموعة الدولية إلى عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، وعدم

تقديم المساعدة لها، بحكم أنّ الجزائر مقاطعة فرنسية متشكّلة من ثلاث عمالات، وأنّ ما يحدث فيها هو من قبيل الأحداث الداخلية التي هي من صلاحيات فرنسا.

وواصلت الدبلوماسية الديغولية على خطى حكومات الجمهورية الرابعة في سياسة التضليل بإشاعة البهتان بواسطة آلتها الدبلوماسية وصحافتها واسعة الانتشار، بقصد إظهار الثورة الجزائرية في مظهر ثورة بلا قيادة وبأنّها لا تملك رؤية واضحة ومشروعا متجانسا وبأنّها تمارس الحرب من أجل الحرب، ومن أنّها صنيعة القوى الأجنبية، كما عمدت الدبلوماسية الفرنسية في هذه الفترة إلى تنويع الأساليب للحد من تنامي النشاط الدبلوماسي والدعائي لجبهة التحرير الوطني؛ منها الدعاية المضادّة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة.م.ج.ج. من طرف الدول، مثلما فعلت تجاه دول أمريكا اللاتينية حيث أوفدت مسئولين ومثقّفين للدفاع عن أطروحاتها الاستعمارية، وصد النشاط الدبلوماسي الجزائري بها، المتمثّل بالخصوص في بعثات ج.ت. والتي بدأت تجوب بلدانها وتستكشف ميادينها منذ منتصف سنة1956.

واعتمدت الجمهورية الخامسة كذلك أسلوب التهديد والوعيد والضغط على الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة أو التي تستضيف مسؤوليها، أو تلك التي تتساهل مع نشاط مبعوثي ج.ت.و أو تسمح بمشاركتهم في بعض التظاهرات مثل المؤتمرات والندوات الدولية الطلابية والعمالية وغيرها، ومثال ذلك ما حدث مع جمهورية أإندونيسيا؛ بعد اعترافها بالحكومة المؤقتة دعوتها لرئيسها بقصد زيارتها رفقة وفد رسمي، فتدخّلت الحكومة الفرنسية وطلبت من الحكومة الاندونيسية إلغاء زيارة وفد ح.م.ج.ج. برئاسة فرحات عبّاس وطالبتها كذلك بسحب اعترافها بالحكومة الجزائرية.[14]

بالإضافة إلى ذلك فقد طعّم ديغول استراتيجيته بأمور جديدة في شكلها قديمة من حيث أهدافها ومحتواها، والمتمثّلة أساسا في إطلاقه لمشاريع ومبادرات عديدة كانت في عمومها خادعة، وتهدف لزعزعة صفوف ج.ت.و وجيش.ت.و أو لإحداث الخلافات بين السياسيين والعسكريين وإحراج ح.م.ج.ج وإضعاف موقفها الجبهة أمام الشعب الجزائري والرأي العام العالمي، وكذا الظهور بمظهر الساعي للسلم والحريص على الحوار والمبادر دوما إلى ذلك ، وهذا انطلاقا من قناعة ديغول التي صرّح بها في مذكراته عندما قال: "ولقد صرّح زعماء "جبهة التحرير الوطنية "أنهم مستعدون مبدئيا، للدخول في المفاوضات، ولكنّهم لا يباشرونها لأنّهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة ،والمزايدات ،والانقسامات..."[15]، وهو ما دفع محمد لمين دباغين وزير الخارجية ح.م.ج.ج المستقيل إلى حثّ رفقائه –في رسالة إلى رئيس الحكومة مؤرخة في 02 أكتوبر 1959 – على إخفاء صراعاتهم وانقساماتهم لكي لا يستغلها الخصم.[16]

وتنفيذا لهذا الشطر من خطته أقدم الجنرال ديغول على إطلاق عدّة مبادرات أو مشاريع "مناورات"، من أبرزها "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر1958،و"حقّ تقرير المصير" التي تضمّنها في تصريح 16 سبتمبر 1959 وتصريح 10نوفمبر1959[17]،والهدف الذي سعى لتحقيقه من هذه المبادرات المفخّخة للجنرال ديغول هو زرع الانقسام و القضاء على الثورة، ثمّ كسب الرأي العام العالمي خاصّة في هيئة الأمم المتّحدة.[18]

ورغم فشل مشاريعه ومبادراته لم ييأس في الضغط على الحكومة .م.ج.ج، حيث أقدم في 15 جانفي 1959

على إطلاق سراح مصالي الحاج، كمساومة المقصود منها التأثير على ح.م.ج.ج ودفعها لقبول التفاوض بالصيغة التي يرغب فيها الجنرال والتي تنسجم مع مخططاته، ويرى المؤرخ الفرنسي بنيامين سطورا أنّ مصالي "الذي حاولت السلطات الفرنسية أن توقعه في الفخ برهن على أنّ قناعاته الوطنية ظلّت غير منقوصة.."؛ إذ رفض أن يُستخدم وسيلة لإضعاف الوقف التفاوضي لجبهة التحرير الوطني، ويمكن تفسير ذلك الرفض كذلك بتفكك حزبه الحركة الوطنية الجزائرية التي التحق كثير من قادتها بجبهة التحرير.[19]

3- سياسة ديغول لحصار الثورة في الدول العربية:

شكّل الوطن العربي الحليف الطبيعي والعمق الاستراتيجي للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في نوفمبر 1954، فقد مثّلت الدول العربية أهم مصدر للدّعم المادي والدبلوماسي لفائدة ج.ت.و، لذا فقد ركّزت الاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية على هذه المنطقة الحسّاسة وأولتها الأهمية البالغة، في سبيل خنق الثورة وقطع المدد عنها من الأشقاء العرب، وسنتناول الاستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية –الديغولية–تجاه الوطن العربي في شطريه الغربي والشرقي.

-أولا- في المغرب العربي:

عمد الجنرال ديغول منذ عودته إلى السلطة إلى محاولة كسر جبهة طنجة المغاربية التي تكوّنت على إثر مؤتمر طنجة في أفريل(من 27 الى29)1958،والذي انعقد في أعقاب العدوان الفرنسي على التراب التونسي في قرية ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية، وما ترتّب عنه من تضامن كبير بين الدول المغاربية[20]، لقد أدرك ديغول فداحة الخطأ الفرنسي بتوسيع مجال الحرب إلى الدول المجاورة للجزائر مثلما أدرك مضاعفاته وخطورة مقرّرات مؤتمر طنجة[21]، ممّا سيضطرّه إلى تقديم تنازلات لتونس والمغرب ثم سيقوم بجرّ تونس لتوقيع اتفاقية إيجلي، قبل أن يتمكّن من عزل الحكومة المؤقّتة على الصعيد المغاربي، واحتواء وتجميد النشاط الدبلوماسي للحكومة م.ج.ج[22] كلّ ذلك سيؤكّد بأنّ جبهة طنجة التي عوّل عليها كثيرون داخل ج.ت. وكانت جبهة هشّة مبنية على أسس غير متينة.

ونتج عن التقارب الفرنسي التونسي والفرنسي المغربي إقناع نظامي البلدين الجارين بضرورة ممارسة ضغوط على الطرف الجزائري للتعجيل بالحل السلمي والنهائي والرضوخ للشروط الفرنسية، الذي من شأنه ضمان استقرار النظامين التونسي والمغربي، وهو ما سيُترجم في شكل ضغوط مغربية وتونسية على جبهة.ت.و و جيش.ت.و، وتجسّد ذلك مثلا في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958،كما أقدمت السلطات العسكرية التونسية على مصادرة شحنة هامّة من الأسلحة تضم:5070 بندقية، 2937بندقية رشاشة، و2037 مسدسا رشاشا، و20 بازوكا، و75 رشاشا، و30 مدفع هاون 81 و10 ملايين خرطوشة، وكرّرت ذلك في ديسمبر 1958،كما أكّد محمود شريف وزير التسليح في الحكومة .م.ج.ج. على أنّ السلطات التونسية ممثلّة في الحرس الوطني التونسي وضعت يدها على مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني بتونس منذ أفريل 1959،بحيث لم يعد بمقدور ج.ت.و. مراقبتها ولا استعمالها، وهي تضم:7000 بندقية، و2000 بندقية رشاشة (FM) و10 ملايين خرطوشة.

وأصبحت تنقلات جيش .ت.و. في التراب التونسي مراقبة بشكل صارم ،وأصبحت السلطات التونسية تمنع الرخص وتفرض دفع ثمن الجمركة مثلما يدفعها الخواص، ويفسّر كل ذلك برغبة التونسيين في جر الجزائريين إلى تسوية مهما كان شكلها مع الفرنسيين[23]، و ذكر كريم بلقاسم وزير القوات المسلّحة بأنّ" الضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم تعد الأسلحة تدخل التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا ،وما نأكله...الخ".[24]

ومن جهتها أقدمت السلطات المغربية على منع عبور وحدات جيش التحرير الوطني عبر منطقة فجيج، وهذا ضغطا منها على قيادة الثورة الجزائرية لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات وقورارة وتيدكلت[25]، وهي المناطق التي تزايد الخلاف بشأنها بين الثورة الجزائرية والمملكة المغربية منذ 1957، وحاولت السلطات المغربية استغلال ظروف الثورة الصعبة لانتزاع اعتراف من ج.ت.و بتبعيتها للمغرب الأقصى.

أدرك الجنرال ديغول بأنّه لا يمكنه إلحاق الهزيمة العسكرية بالثورة الجزائرية ما لم يُجردها من تأييد ودعم جارتيها تونس المغرب، ولأجل ذلك سعى إلى تفجير التناقضات بين الجبهة وتونس والمغرب، وما يؤكّد نجاحه ولو جزئيا في هذا المسعى هو توصله إلى إحداث شرخ في هذا التضامن المغاربي، وذلك بجرّه تونس إلى التوقيع على اتفاقية لتمرير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي، والمعروفة بـ "اتفاقية ايجلي" الموقّعة 30 جوان 1958،وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج بشدّة لدى الحكومة التونسية في رسالة إلى لحبيب بورقيبة الرئيس التونسي، حيث اعتبرت الاتفاقية خرقا صارخا لمقررات مؤتمر طنجة، وقد وصفت جريدة المجاهد اللسان الناطق باسم ج.ت.و. تلك الصفقة المشبوهة بـ"الخبز المسموم"[26]،و هو مالم يرض السلطات التونسية التي قامت بمصادرة ذلك العدد من جريدة المجاهد ومنع توزيعه.

وفي سعيها لعزل الثورة الجزائرية وخنقها بكل الوسائل، فقد استطاعت المناورات الديغولية من تحويل سوء التفاهم بين ح.م.ج.ج. والحكومة التونسية من مجرّد علاقات يشوبها الحذر إلى أزمة حادة ،طعّمتها تزايد مخاوف نظام بورقيبة من توسع الحرب في المغرب العربي، ومن احتمال تحوُّل قوات جيش التحرير إلى أداة في يد النظام الناصري المصري للإطاحة ببورقيبة، وقد أظهر الأخير تخوفاته تجاه التواجد العسكري المكثّف لقوات جيش التحرير الوطني على التراب التونسي[27]، لكن الحكومة المؤقتة استطاعت أن تقدِّم تطمينات للرئيس بورقيبة، ممّا أدى إلى انفراج الأزمة وتعهّد بورقيبة بمنح الأسلحة التي يحتاجها جيش التحرير الوطني من مخازنه للأسلحة على التراب التونسي.[28]

ومنذ عودة ديغول إلى الحكم في فرنسا لاحت تباشير الحل التفاوضي للمسألة الجزائرية، بفعل التصريحات العديدة التي أطلقها، مما أدّى إلى احتدام الصراع في المغرب العربي بين الجارتين تونس والمغرب الأقصى من أجل لعب دور الوساطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقّتة، غير أنّ هذه الأخيرة كانت مرنة وذكية في إدارة هذه الأزمة فعمدت إلى محاولة تحييدهما والتعامل معهما بمرونة وذلك بفتح النقاش معهما واستشارتهما بقصد كسبهما في المعركة الدبلوماسية التي حمي وطيسها[29]، وإدراكا منها لأهمية كسب الدعم المستمر من الدولتين

وخطورة الدخول معهما في صراعات وخلافات قد يستثمر فيها الطرف الفرنسي، خاصّة أنّ قسما هاما من قوات جيش التحرير الوطني إضافة إلى مخازن الأسلحة وجالية تعد بمئات الآلاف تستقر على أراضي الدولتين الجارتين.

أدركت السلطات الفرنسية دوافع الطرفين التونسي والمغربي من خلال سعيهما للتسريع بعملية المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، هذه الدوافع التي يمكننا حصرها في: الدوافع الأمنية والمتعلّقة أساسا بالتواجد العسكري الكبير لجيش التحرير الوطني في كل من تونس والمغرب الأقصى ،إضافة إلى دوافع أخرى تتعلّق بالتنافس على الزعامة المغاربية؛ وإمكانية جني منافع من خلال لعب د الوساطة، كل هذا يفسر برأينا التنافس التونسي والمغربي للعب دور الوسيط.[30]

–ثانيا– في المشرق العربي:

أظهرت دول المشرق العربي دعمها وتأييدها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في نوفمبر 1954، برغم تفاوت أهمية هذا الدعم بالنظر إلى اختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشرق، فالدول القومية التقدمية كانت أكثر اندفاعا في دعمها لجبهة.ت.و، بعكس الدول الليبرالية القريبة من الغرب التي تحفظت في البداية في التعامل مع الجبهة.

وتأتي جمهورية مصر العربية في طليعة دول المشرق تأييدا ودعما للقضية الجزائرية وباعتبارها متبنية للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، وحاملة شعار القومية والوحدة العربية، ثم تأتي بعدها كل من الجمهورية العربية السورية فالعراق خاصة في ظل النظام الجمهوري الذي ظهر في أعقاب نجاح ثورة 14 جويلية 1958 ضد النظام الملكي؛ حيث أصبح عراق الجمهورية ربّما الأكثر دعما ومبادرة في تأييد القضية الجزائرية.

أدركت السلطات الفرنسية دور هذه القوى العربية في دعمها الكبير للقضية الجزائرية؛ خاصّة مصر، فقد قامت فرنسا منذ بداية الثورة في الجزائر إلى اتهام مصر بالضلوع في الثورة وخلق المشاكل في الجزائر، ومما زاد في تأكيد قناعتها هذه احتجاز قواتها البحرية للباخرة آتوس القادمة من ميناء الإسكندرية المصري يوم 1956/10/17[31]، والتي كانت محمّلة بسبعين (70)طنا من الأسلحة المصرية موجهة إلى جيش التحرير الوطني، فاقتنعت فرنسا بضرورة تحطيم هذه القوة العربية فأقدمت على المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر رفقة بريطانيا وإسرائيل في خريف1956، لكن ما لم يكن محسوبا قد وقع؛ لأنّ فشل هذا العدوان زاد من قوة مصر وعزّز من التضامن العربي وهو ما استفادت منه الثورة الجزائرية عربيا حيث تعزّزت سمعتها دوليا وذاع صيتها أكثر من ذي قبل.

أسهم الدعم الدبلوماسي للدول العربية بقوة في دفع عملية تدويل القضية الجزائرية في إطار ما يسمّى بالكتلة الأفروآسيوية، حيث عملت خصوصا مصر على تعبئة الكتلة الأفروآسيوية من أجل الدفع بالقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال إعداد مشاريع اللوائح المعدة للمصادقة في الجمعية العامة.[32]

أدرك ديغول مدى الخطأ الذي ارتكبته الجمهورية الرابعة بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر وما ترتّب عنه من خزي وعار بالنسبة لفرنسا وحلفائها أثّر سلبا على الموقف الدولي الفرنسي الذي تزحزح، لذلك فقد

فضّل ديغول التوجه إلى بلدان المشرق من أجل إقناعها بأنّ فرنسا الديغولية ماضية في حل المشكل الجزائري بالطرق السلمية، طبعا هذا التسويف الفرنسي كان من أجل ربح مزيد من الوقت ليس إلا.

وعموما فإنّ السياسة الفرنسية في المشرق لم تُغيّر من مواقف الدول العربية في الاتجاه الذي رسمته استراتيجية ديغول، الهادفة إلى تقليص الدعم العربي للثورة الجزائرية ماديا ودبلوماسيا، وكانت النتيجة عكسية فقد زاد من التفاف العرب حول القضية العادلة للشعب الجزائري رسميا وشعبيا.[33]

-4- سياسة ديغول لحصار الثورة في دول العالم الثالث:

لعلّ أهم قاسم مشترك ساهم في تعاطف عدد كبير من دول العالم الثالث مع القضية الجزائرية هو العامل التاريخي المتمثل أساسا في خضوع الطرفين للسيطرة الاستعمارية، كما أنّ عددا كبيرا من هذه الدول ينتمي إلى العالم الإسلامي الذي يعرف عنه ارتباطه التضامني ونصرته لقضايا الشعوب الإسلامية

إضافة إلى أنّ ج.ت.و. دخلت بقوة في صميم اهتمامات هذه المجموعة انطلاقا من البوابة العربية من البدايات الأولى لتشكيل الكتلة الأفروآسيوية في بداية سنة 1955، وبحكم التضامن الذي أبدته هذه الدول تجاه القضية الجزائرية، فقد حاول السّاسة الفرنسيون صد دبلوماسية الحكومة المؤقّتة وقطع الطريق أمام كل أشكال الدعم المادي والدبلوماسي عنها.

أولا-تجاه بلدان إفريقيا:

أكّدت الثورة الجزائرية منذ بدايتها عن بعدها الإفريقي، وعملت على نشر قناعاتها الثورية لدى شعوب القارة في إطار تثويرها الشامل ضد الاستعمار لأنّها كانت تدرك بأنّ المواجهة مع فرنسا تتطلّب فتح جبهات أخرى خارج الجزائر، وهو ما يؤكده المفكر المرتينيكي فرانز فانون عندما كتب: "والشعب الجزائري...رفع منذ 1954 شعارا له "التحرر الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية...".[34]

الجهر بهذا التوجّه بالنسبة لفرنسا هو أمر في غاية الخطورة لأنّه يمس بمستقبل الوجود الفرنسي في كامل القارة الإفريقية؛ ومن ثم يُهدّد مصالحها الاقتصادية والثقافية، لذلك فقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى مكافحة هذا المد التحرري الجزائري في إفريقيا، عن طريق تطبيق سياسات مرحلية هدفها إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء القارة في إطار المجموعة الفرنسية الإفريقية، وتجريد الثورة الجزائرية من قواعدها الخلفية في القارة.

وفي هذا السياق جاء مشروع الاتحاد الفدرالي "الصيغة الجديدة" الإطار الجديد الذي أرادت فرنسا من خلاله إبقاء هيمنتها على مستعمراتها، وهو المشروع الذي لم يُكتب له النجاح بسبب تطور حرب الجزائر، ممّا أقنع ديغول بأنّه من غير الممكن إنكار خيار استقلال الشعوب الإفريقية، كما عمل ديغول على إيجاد حلفاء لفرنسا من بعض دول غرب إفريقيا، وقد نجح فعلا في استمالة بعضها و التي صوّتت إلى جانب فرنسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وأيّدوا بقاءها في الجزائر وفي مستعمراتها في إفريقيا، من أبرز هذه الدول التي غرّر بها: مدغشقر والسنغال وساحل العاج، وقد أدركت جريدة المجاهد خطورته فحذّرت هذه الدول من الانسياق وراء المخطّطات الاستعمارية الفرنسية التي لا تخدم المصالح

المشتركة ووحدة مصير دول إفريقيا.

وفي المقابل لقيت القضية الجزائرية كل الدعم من بعض النظم التقدمية الإفريقية المعادية للاستعمار، دعمٌ تجسّدت أُولى صوره في محفلين إفريقيين كبيرين احتضنا الدول الإفريقية حديثة الاستقلال والتي دعت ج.ت.و للمشاركة فيهما وهما: مؤتمر أكرا 1958[35] ومؤتمر منروفيا1959.[36]

وبفضل ضغط البعد الإفريقي للثورة الجزائرية والذي أدّى إلى تنامي الوعي الثوري لدى شعوب إفريقيا اضطر ديغول بعد ذلك للاعتراف باستقلال دول المجموعة الفرنسية الإفريقية سنة 1960، نتيجة ضغط بلدانها، وهو ما ساعد في تقوية الجبهة الأفروآسيوية المعادية للاستعمار، والتي شكّلت مصدر دعم طبيعي لحركات التحرر في العالم الثالث وفي طليعتها الثورة الجزائرية[37]، وهي الجدلية التي أدركت معادلتها ج.ت.و منذ البداية فعادت عليها بالإيجاب.

-ثانيا-تجاه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية:

-أ- في آسيا:

تعدّ آسيا بوابة القضية الجزائرية نحو التدويل من خلال مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني بقيادة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد في أفريل1956 في المؤتمر التأسيسي لمجموعة الدول الأفروآسيوية المنعقد بباندونغ بأندونيسيا، والذي أوصى كما هو معلوم بسعي الكتلة إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة، كما شهدت ذات السنة تأسيس مكتب لجبهة التحرير بجاكارتا وهو أول مكتب أسّسته ج.ت.و خارج الوطن العربي.[38]

لم تجد فرنسا أمام هذا التضامن والدعم الآسيويين للقضية الجزائرية من أسلوب لمواجهته غير الاحتجاج والتهديد والضغط، فقد احتجّت بشدّة على الحكومة الأندونيسية سنة 1958 بعد مشاركتها في إحياء اليوم التضامني مع القضية الجزائرية والذي برمجته اللجنة الأفروآسيوية في 30 مارس1958، ثم احتجّت مجدّدا في سنة 1959 بعد برمجة زيارة فرحات عبّاس إليها على رأس وفد للحكومة المؤقّتة، فقام السفير الفرنسي بجاكارتا بإشهار سلاح التهديد، حيث قام بالاحتجاج وحاول ابتزاز الحكومة الأندونيسية بمراجعة موقف بلده الحيادي من الأحداث التي كانت تعيشها جزيرة سومطرة، لكن ذلك لم يجد نفعا و واصلت الحكومة الإندونيسية دعمها بشكل أكثر فعّالية، وأكّدت دعمها بتقرير منحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة والمقدرة بخمس مائة ألف (500000)دولار في مارس1958[39]، وبنفس الطريقة تعاملت الحكومة الفرنسية مع كل بلد آسيوي يستقبل يعترف بالحكومة.م.ج.ج أو يستقبل مبعوثيها أو يقبل باستضافة مكتب للحكومة المؤقتة أو يقوم بدعوة بعثة جزائرية لزيارة بلده.

إضافة إلى ذلك مارست الأجهزة الدبلوماسية والإعلامية الفرنسية حملات تضليل وتعتيم إعلامي في البلدان الآسيوية مما تسبّب في بعض الأحيان في غموض الرؤية بالنسبة للأوساط الرسمية لدول القارة وحتى الشعبية تجاه القضية الجزائرية، هذا ما انطبق على دولة ماليزيا بالخصوص، مما أدّى إلى عدم التفهم والتضامن من قبل الأوساط الماليزية سواء الرسمية منها أو الشعبية مع ج.ت.و، وقد تطلّب ذلك حملة دعائية مضادة من طرف الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية، ممّا أثمر تغيرا في

الموقف الرسمي والشعبي في ماليزيا فقد تعهّد الملك بتقديم الدعم المادي ومساندة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[40]

-ب-في أمريكا اللاتينية:

كانت دول أمريكا اللاتينية ميدانا خصبا للدعاية الفرنسية وكانت مجالا حيويا للسيطرة الغربية الليبرالية وتدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإنّ دول هذه المنطقة كانت مساندة للطرح الفرنسي بشكل يكاد يكون مطلقا فيما يتعلّق بالجزائر والمستعمرات الفرنسية عموما، وذلك إلى غاية صائفة 1956 حيث أرسلت ج.ت.و أولى بعثاتها إلى أمريكا اللاتينية جابت أغلب بلدانها في الفترة الممتدة من 09/10 إلى1956/11/15 وقادها كل من فرحات عبّاس وعبد الرحمن كيوان ورافقهما المناضل الدستوري التونسي حسين التريكي كمترجم، وكانت محاولة جادة لاختراق النفوذ الفرنسي المطبق على المنطقة حيث توّجت بثمار أولى إيجابية ستساهم في إيجاد أرضية لدعاية ج.ت.و[41]، وتطورت الأمور في منحى إيجابي مع ح.م.ج.ج.

فانتفضت لذلك الدبلوماسية الفرنسية وقامت بإرسال الوفود والبعثات لشرح الموقف الفرنسي والترويج له، ولم تقتصر العملية على السياسيين بل أنّ فرنسا في عمليتها هذه وظفت كل "قيمها ومثال ذلك جولة أندري مالرو[42] في أمريكا الجنوبية ،التي تؤكّد ذلك، فمالرو يمثّل قيمة ثقافية وفكرية "على حد تعبير وزير خارجية الحكومة.م.ج.ج محمد لمين دبّاغين[43]،كما وظفت الجمهورية الخامسة نفوذها الاقتصادي في المنطقة بالنظر لأهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع فرنسا ودول أمريكا اللاتينية، والحقيقة أنّ أعين الفرنسيين كانت موجهة إلى أصوات عشرين(20) دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت أصواتهم مرجحة في التصويت على مشاريع اللوائح.[44]

وأدّى النشاط الثقافي العلمي الدبلوماسي والتجاري والإعلامي الفرنسي القوي، وكذا استغلال الدبلوماسية الفرنسية للتغلغل والسيطرة الأمريكية على دول القارة، لاستعادة الدولة الفرنسية سيطرتها الدبلوماسية والإعلامية على دول المنطقة خاصّة على المواقف الرسمية، مما أّدى إلى عدم تمكّن الحكومة الجزائرية الفتية آنذاك من الظهور بقوة في الأوساط الرسمية والشعبية لدول أمريكا الجنوبية.[45]

-5- في الدول الغربية والاشتراكية:

-أولا-في الدول الغربية (الرأسمالية):

تعدّ الدول الغربية الليبرالية بمثابة الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية، بحكم الروابط متعدّدة الأوجه التي جمعت الطرفين: من حضارية واقتصادية وسياسية، كما ترتبط بها عن طريق حلف دفاعي تأسّس سنة 1949 وهو منظمة حلف الشمال الأطلسي، وترتبط معها كذلك عن طريق تكتل اقتصادي تعتبر فرنسا من مؤسّسيه سنة 1957 وهو منظمة السوق الأوربية المشتركة[46]،كما أنّ كثيرا من هذه الدول هي دول استعمارية شأنها شأن فرنسا، لذا فالعوامل والروابط قوية بن الطرفين.

لهذه العوامل فقد ساندت الدول الغربية حليفتها فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية، وأمدت الفرنسيين بالأسلحة وعلى رأسها المروحيات الأمريكية وساندتها دبلوماسيا في هيئة الأمم المتحدة من خلال دعم مواقفها في الجمعية العامّة، إضافة

إلى أنّها كانت ميدانا خصبا لنشاطها الدعائي[47]، وهو ما دفع محمد لمين دبّاغين وزير خارجية الحكومة المؤقتة إلى التأكيد في تقرير له على أنّه لا ينبغي التعويل على هذه الدول من أجل إحداث اختراقات في المعسكر الليبرالي حين كتب قائلا:" حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي ، وعلينا أن نجنّد أكثر الدول الأقرب منا...".[48]

استطاعت فرنسا منذ تأسيس حلف الشمال الأطلسي سنة 1949 أن تضم الجزائر إلى الحلف باعتبارها أرضا فرنسية، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية في 11/01/ 1954 حصلت على مساعدات كبيرة ومتنوعة من الحلف، مساعدات عسكرية ومالية ودبلوماسية، ففي المجال الدبلوماسي استغلّت فرنسا وأقوى حلفائها الولايات المتحدة وبريطانيا انعقاد مجلس حلف الأطلسي لمناقشة تطورات المسألة الجزائرية، وتمّ الاتفاق على حشد الدعم الدبلوماسي لفرنسا، كما استغلت دول الحلف اجتماعات الأحلاف والمؤتمرات الغربية لطلب الدعم لفرنسا الحليفة، مثلما فعل وزراء خارجية الولايات المتحدة (ج.ف.دولوس) وبريطانيا (سلفين ليود) وفرنسا(بينو) بمناسبة انعقاد اجتماع حلف جنوب شرقي آسيا (OTASE) بمانيلا في ربيع 1958، إضافة إلى التدعيم النوعي لدول الحلف الأطلسي للموقف الفرنسي في كل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[49]

تمكّنت الدبلوماسية الفرنسية أن تُقنع حلفاءها الغربيين بدعمها عسكريا وماليا كذلك، عسكريا سمح حلف الشمال الأطلسي لفرنسا بسحب قواتها المتشكلة من 3 فرق من أوربا وتوجيهها إلى الجزائر، ويتعلّق الأمر بفرقة المشاة الميكانيكية والفرقة السابعة الميكانيكية السريعة والفرقة الرابعة الميكانيكية، يضاف إلى ذلك تزويد الحلف للجيش الفرنسي العامل في الجزائر بمختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك العتاد الصحي، كما زوّدت قوات الحلف نظيرتها الفرنسية بمدربين أمريكيين وبمشرفين على قطع الغيار والتصليح ؛و تمّ تدريب الطيارين الفرنسيين العاملين في الجزائر في قواعد الحلف بألمانيا، ومنحت دول الحلف الأولوية لفرنسا لتزويدها بالمروحيات من نوع سيكورسكي SIKORSKY التي استخدمت ضد الجزائريين، كما استخدمت فرنسا قواعد بنزرت في حربها على جيش التحرير الوطني.

بالنسبة للدعم المالي لدول الحلف تمثّلت في تغطية نفقات الحرب في الجزائر، لأنّ ما كانت تنفقه فرنسا في حرب الجزائر كان يُدرج ضمن ميزانية الدفاع المشترك، وهو ما يُثبت مسئولية الحلف في حرب الجزائر، وهو ما اعتبرته الحكومة المؤقتة دليلا على أنّ النفقات العسكرية للعدوان الفرنسي في الجزائر هي قانونيا وسياسيا نفقات الحلف، إضافة إلى منح فرنسا قروضا لشراء أسلحة استخدمت في الحرب ضد الشعب الجزائري.

وكان موضوع دعم دول حلف الشمال الأطلسي متابعا من قبل رئاسة الحكومة المؤقتة، فقد وجّه الرئيس فرحات عبّاس مذكّرة تنديد بالدعم الأطلسي لفرنسا الاستعمارية، وأشار في مذكّرته إلى أوجه الدعم المتعدّد، العسكري والمالي والدبلوماسي الذي ما فتئ يقدّمه الحلف لفرنسا.[50]

وبعد أن طال النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير ثم الحكومة المؤقّتة بعد ذلك، هذا المجال الحيوي الفرنسي، بتأسيس بعثات في مختلف عواصم بلدان أوربا الغربية وإرسال البعثات الدبلوماسية والمشاركة في المؤتمرات الطلابية والعمّالية وغيرها، تحرّك الفرنسيون باستعمال كل

الطرق والوسائل لصد المد الدبلوماسي للحكومة المؤقّتة الذي يستهدف قلعة حصينة للفرنسيين، والإبقاء على الدعم الاستراتيجي الذي تحظى به من طرف هذه الدول، ومن ضمن الأساليب التي لجأت إليها دبلوماسية الجمهورية الفرنسي الخامسة نذكر:

– ورد في تعليمة للوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى مسئولي السفارات والقنصليات الفرنسية أنّه عليهم التصدي لكل جهود ممثلي "التمرد" بالخارج، وعليهم القيام بعمل يومي ودون توقّف لمنع كل محاولة للاتصالات السياسية وعليهم الرد على كل المقالات والأخبار التي من شأنها إلحاق الضرر بالدولة الفرنسية؛ ثم القيام بكلّ ما من شأنه منع المساعدات المالية والتقنية والعسكرية والسياسية التي تسعى حركة "التمرد" الحصول عليها في الخارج بما في ذلك في البلدان الجارة أو الحليفة لنا.[51]

– التدخل لدى الحكومات الغربية خاصّة الأوربية منها، لمنع مشاركة ممثلي الحكومة المؤقّتة.ج.ج. في المؤتمرات والندوات التي تنظم على أراضيها من طرف المنظمات غير الحكومية، مثلما فعلت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية، الذي انعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959[52]، شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية، وحاول الفرنسيون منع مشاركة الوفد الجزائري بالتدخل لدى الحكومة الفيدرالية لألمانيا الغربية، لكن خاب مسعاهم فقد تمكن بومنجل من عقد ندوة صحفية مثلت أول ظهور علني لجبهة.ت.و في جمهورية ألمانيا الاتحادية كما شارك ممثل الجبهة في المؤتمر في أشغال الاجتماعات الموسّعة رغم ضغوطات باريس واحتجاجات الوفد الفرنسي في ذات المؤتمر المؤلف من غي موليه وجول موش وبينو وبروتيل.[53]

وبمناسبة عقد ملتقى للطلبة في أوت1959 بالنرويج (بغولGOL)،خصص لمناقشة موضوع "انهيار الاستعمار "وضم حوالي خمسين(50) طالبا منهم خمسة عشر آفروآسيويا، وأشرفت عليه وزارة الخارجية النرويجية، وقد وجهت الدعوة لممثل الجزائر، والذي قام بإلقاء محاضرة في موضوع "بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية"، هذا ما أثار السفير الفرنسي فتقدم باحتجاجين لوزارة الخارجية النرويجية.[54]

– انتهجت الدبلوماسية الفرنسية أسلوب الدعاية المضادة في حال نجاح دبلوماسيي الثورة في ولوج الساحة الدعائية لهذه الدول، مثلما فعلت في سكندينافيا حينما أقلقها نشاط ممثل الحكومة بالمنطقة، فقامت بإرسال فرقة من عناصر الاستخبارات، كما قامت بإرسال حوالي ثلاثين (30) أستاذا محاضرا في المعهد الفرنسي لستوكهولم للسنة الجامعية 1960/59، للدفاع عن الأطروحات الفرنسية واستعادة المبادرة التي أصبحت مهدّدة من قبل جهود عناصر بعثات ج.ت.و.

غير أنّه من الموضوعية بمكان الإشارة إلى أنّ مواقف الدول الغربية كانت تتفاوت من حيث حدة عداوتها للقضية الجزائرية، حتى أنّ البعض منها كان يسمح بالنشاط الإعلامي والدعائي في حدود ما تسمح به قوانينها وأحوال علاقاتها مع فرنسا، وهو ما انطبق على دولة السويد مثلا، التي قدّمت دعما ماليا للجزائر بطريقة غير مباشرة.

– نشر الأكاذيب والإشاعات بخصوص نشاط ممثلي مكاتب الحكومة المؤقّتة.ج.ج. والقضية الجزائرية عموما، مثل تسريب مصالح المخابرات الفرنسية أخبارا إلى صحف

دانماركية وسويدية في شهر سبتمبر 1959 مفادها أنّ: "اجتماعات سرية عُقدت في ستوكهولم بين زعماء سياسيين وعسكريين لجبهة التحرير الوطني ،أعربوا فيها عن نيتهم لنقل مكتب ستوكهولم إلى كوبنهاغ، وهي (أي ج.ت.و) بصدد التحضير لفتح مكتب للتجنيد بمساعدة الحزب الاشتراكي الشعبي الدانماركي"، هذه الإشاعات كانت مصدر تكذيب الحكومة الدانماركية بخصوص مشروع إنشاء مكتب التجنيد، وكانت موضوع زيارة ممثل الجزائر بستوكهولم إلى الدانمارك بقصد تكذيب تلك الإشاعات المغرضة[55]، والأكيد أنّ الغرض من وراء إشاعة مثل هذه الأخبار هو دفع حكومات البلدان المتساهلة مع نشاط ممثلي ج.ت.و للتضييق عليهم مستقبلا وأيضا لتنفير الرأي العام من ج.ت.و.

– العمل على تشويه صورة ج.ت.و فقد عمد الدبلوماسيون الفرنسيون إلى نشر أطروحة الطابع الشيوعي لجبهة التحرير الوطني تارة، وبوصفها بالحركة القومية العنصرية المتعصبة تارة أخرى، حتى تنفر منها الأوساط الليبرالية الغربية، وتتفادى التعامل والاتصال بها، مستغلة في ذلك كراهية وخوف شعوب هذه البلدان الرأسمالية الليبرالية لمن الشيوعية، لما كانت تشهده العلاقات الدولية آنذك من صراع شديد بين الرأسمالية والاشتراكية في إطار الحرب الباردة.

لكن مع مرور الوقت ستفقد فرنسا دعم هذه الدول شيئا فشيئا، وهذا جرّاء تأثير الحرب الباردة والعلاقات الدولية المطبوعة بالصراع الأيديولوجي آنذاك، وما يشكّله استمرار حرب الجزائر من خسائر على العالم الرأسمالي، وما يتيحه من فرص كبيرة للاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي للظهور بمظهر المدافع عن الشعوب المستعمرة.[56]

– ومن ضمن الوسائل التي لجأت إليها الجمهورية الفرنسية الخامسة لكبح تطور نشاط مندوبي ج.ت.و بأوربا وتجرؤهم على اقتحام المعقل الرأسمالي الحصين هو لجوء مصالح مخابراتها إلى العنف باستهداف مسئولي بعثات الحكومة المؤقتة في بعض البلدان وذلك في الفترة الممتدة من نهاية 1958 إلى منتصف سنة 1959،ففي بون تعرض آيت احسن –في نهاية 1958–لإطلاق نار من سيارة لاحقته بالقرب من السفارة التونسية، ورغم نجاته فقد أصيب بجروح على مستوى عنقه، كما تعرّض طيب بولحروف في جويلية 1959 لمحاولة اغتيال في روما حيث تمُ تفخيخ سيارته[57]، وعلى ما يبدو فإنّ هذه الاعتداءات استهدفت تحقيق هدفين في آن واحد:– الأول:التخلّص من العناصر النشيطة في دبلوماسية الثورة الناشطين في بعض دول أوربا الغربية[58]، ثانيا: التأكيد لسلطات البلدان المستضيفة لنشاط المكاتب الخارجية للحكومة.م.ج.ج. بأنّ ذلك يعتبر مصدر مشاكل وحوادث خطيرة تهدّد أمن وسلامة مواطنيها وبالتالي ما عليها إلا التضييق أكثر على نشاطات مندوبي ج.ت.و وإلا فإنّ ذلك سيُسبّبُ لها مزيدا من المتاعب.[59]

لقد كانت الحكومة م.ج.ج.على دراية بتطورات السياسة الدولية، وهو ما يتضح من خلال ما ورد من نقاشات في اجتماعات الحكومة أو من خلال تقارير أعضائها، والتي من ضمنها تقرير وزير الخارجية محمد لمين دبّاغين، والذي ذكر" يعتبر العالم اليهودي المسيحي وبخاصة إسرائيل التي نصبت نفسها المحامي الأكثر عنفا لفرنسا في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، فلقد تجندوا في صف فرنسا في بداية الأمر بدعمها عسكريا (بإمدادها بالمروحيات لحرب الجزائر)، ويصوتون

لصالحها في هيئة الأمم المتحدة رفقة بريطانيا،...ولقد بدأ يطرأ تغير في مواقفهم ،منذ تدعيم الجزائر لصفها بالصين الشعبية، فاستمرار حرب الجزائر يُهدّد مصالح العالم الغربي ...،وشرع الغربيون في العمل على الضغط على فرنسا من أجل السلم في الجزائر"، ثم شخّص الحل الذي على الحكومة المؤقّتة أن تتبنّاه مستقبلا حيث يقول: "حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي ،علينا أن نجنّد أكثر الدول الأقرب منا ،وخاصّة الدول الأفرآسيوية ،التي أصبحت مجندة لصالح القضية الجزائرية، خاصّة الصين، وهو ما سيدفع العالم الغربي لوضع حد لحرب الجزائر ،وإلا فإنّها الحرب العالمية...".[60]

لم تسكت الحكومة المؤقتة عن تمادي الدول الغربية في دعمها المتواصل للحكومة الفرنسية ونددت به ،ولفتت نظر قيادة الحلف بمذكرة فرحات عباس إلى أنّ دعمها العسكري الكبير إضافة إلى الدعم الدبلوماسي دفع بالرأي العام في دول العالم الثالث لتصنيف الحلف ضمن الأحلاف الاستعمارية.[61]

-6- في البلدان الاشتراكية:

تشكّل مناهضة الدول الاشتراكية للاستعمار الأوربي-الرأسمالي- ثابتا في سياساتها الخارجية؛ وذلك منذ قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 والتي أطاحت بالنظام القيصري في روسيا، وظهور الاتحاد السوفياتي الذي دعّم شعوب العالم الثالث للثورة على الاستعمار الرأسمالي الأوربي، في إطار سياسته الرامية لتقويض أركان النظام الرأسمالي في العالم وإقامة نظم حكم شيوعية، فدعّم الثورة الصينية والهند الصينية، وقد زاد توجُّه الاتحاد السوفياتي والدول السائرة في فلكه-الديمقراطيات الشعبية- في هذا الاتجاه بعد تجدّد صراعها الأيديولوجي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مع النظم الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة ودول غرب أوربا في إطار ما عُرف بالحرب الباردة، وقد اتخذ هذا الصراع أشكالا متعدّدة مثل السباق نحو التسلح والذي تجلّى في ابتكار الأسلحة الفتاكة مثل القنبلة الذرية، والمشاريع الاقتصادية أشهرها مشروع مارشال 1947،إضافة إلى إنشاء الأحلاف العسكرية حلف الشمال الأطلسي وجنوب شرقي آسيا وحلف بغداد بالنسبة للغرب، وحلف وارسو بالنسبة للمعسكر الشيوعي.

وشهدت العلاقات الدولية بداية الانفراج منذ منتصف الخمسينات بعد التغيّر الذي عرفته القيادة السياسية في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ففي الاتحاد السوفياتي وفاة جوزيف ستالين الرئيس السوفياتي المتشدّد في 05 مارس 1953، وظهور حكم معتدل مع خروتشوف، وفي الولايات المتحدة انتهى حكم هاري ترومان المعروف بتصلّبه ومجيئ إيزنهاور الأقل تشدّدا، لذا فقد خفّت حدّة الحرب الباردة؛ وظهرت بوادر للتعايش السلمي بين المعسكرين الغربي والشرقي، والمقصود به اللاحرب واللاسلم والقبول بالتعايش بين النظامين والمعسكرين، وهو ما ميّز العلاقات الدولية عند اندلا ع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954.

تميّز الموقف السياسي للاتحاد السوفياتي ومن ثم مواقف دول المعسكر الاشتراكي في السنوات الأولى من عمر الثورة بالغموض والتردّد، في إطار مواكبة التحولات في الصراع مع الغرب الرأسمالي وهو ما سعى الفرنسيون إلى استغلاله ،حيث أوهموا الولايات المتحدة بأنّها ستنتهج

سياسة مستقلّة عن المعسكر الغربي والولايات المتحدة، وكذا للتقارب الذي حدث في فرنسا ما بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي[62]،نتج عنه منح الحزب الشيوعي الفرنسي موافقته على منح السلطات الاستثنائية للاكوست في الجزائر، وكذلك لتخوف الاتحاد السوفياتي من أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في الجزائر في حال انسحاب فرنسا منها.[63]

والواقع أن الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف اعتمد سياسة المراوغة فيما يتعلّق بالموقف إزاء الصراع في الجزائر؛ فمن جهة كان يُثمّن النزعة الاستقلالية لديغول تجاه واشنطن ولا يريد أن يُغضبه بموقف في مسألة حسّاسة كالجزائر[64]، ومن جهة أخرى لم يكن الاتحاد السوفياتي يمانع في تقديم مساعدات مادية لجبهة التحرير الوطني بشكل سري طبعا، دون أن تُلزمه باعتراف رسمي بجبهة التحرير الوطني ثمّ بحكومتها المؤقتة بعد ظهورها سنة 1958.

ومع مرور الوقت اتضحت الرؤية أكثر، فبعد تطور الثورة داخليا وخارجيا، وتطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة ح.م.ج.ج تغيّر الموقف الدولي والسوفياتي، خاصّة منذ نهاية 1957 وبداية 1958، وتجسّد في بادئ الأمر في تعبير السفير السوفياتي في باريس عن انشغال حكومة بلده عقب قصف ساقية سيدي يوسف التونسية في 1958/02/08، واهتمام الاتحاد السوفياتي بعملية إحلال السلم في الجزائر[65]،ثم بتقديم المساعدات المادية للاجئين الجزائريين، رغم عدم اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة.م.ج.ج في هذه الفترة إلا أنّه أعلن عن قبوله بمدها بالمساعدات المادية وبالأسلحة كذلك، وهو ما سيتجسّد لاحقا، فيما بين جانفي 1960 وأوت 1961 ساهم الاتحاد السوفياتي رفقة الصين الشعبية بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربع شحنات أسلحة قُدّر وزنها بـ:2500 طنا، كما قدّم شحنتين أُخريين إلى جيش.ت.و بالمغرب بلغ وزنها الإجمالي:1500 طنا.[66]

وتعدّ سنة 1960 نقطة التحول البارزة في الموقف السوفياتي فبمناسبة زيارة الرئيس السوفياتي للولايات المتحدة لحضور أشغال الجمعية العامّة للأمم المتحدة قام باستقبال وفد الحكومة المؤقتة إلى الأمم المتحدة برئاسة وزير الخارجية كريم بلقاسم بمقر إقامته بالقرب من نيويورك في أكتوبر 1960، ولم يتحمّل خروتشوف عناء كتم أخبار هذا اللقاء الذي تداولته وسائل الإعلام الدولية ،فلمّا سُئل عن مدلول مبادرته هذه علّل ذلك بقوله بأنّ ديغول نفسه اعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال تحادث ممثليه مع ممثلي ج.ت.و. في مولان في جوان1960[67]، لقد أدرك الاتحاد السوفياتي بأنّ التطورات الدولية مواتية لتغيير موقفه والإفصاح عنه، لأنّ أيّ تأخُرٍ في مُواكبة الأجواء العالمية بضرورة حل القضية الجزائري حلا سلميا قد يضرّ مستقبلا بالنفوذ الاشتراكي وبمصالح الاتحاد السوفياتي ومعسكره في جزائر مستقلة ومحيط عربي يُعدّ مجالا خصبا لصراع النفوذ بين القوتين العظميين.

وإجمالا يمكن الملاحظة بأنّ الدعاية الفرنسية بالدول الاشتراكية كانت محدودة إن لم نقل أنّها منعدمة، بفعل طبيعة نظم هذه الدول التي لا تسمح بالنشاط الدعائي الغربي بها، وهذا الأمر ينطبق على الاتحاد السوفياتي كما ينطبق على الدول الاشتراكية في شرق أوربا–الديمقراطيات الشعبية–التي كانت تسير في فلكه.[68]

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا أن نخلص إلى القول بأن المواجهة الدبلوماسية بين جبهة التحرير الوطني والنظام الاستعماري الفرنسي لم تقل شراسة وأهمية عن المواجهة العسكرية في الداخل، وقد ازدادت هذه المواجهة الدبلوماسية قوة واتساعا بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة بفرنسا، هذا الأخير الذي وضع استراتيجية دبلوماسية أحرجت ممثلي جبهة التحرير وزادت من حجم الضغوطات على الثورة الجزائرية خاصة على المستوى المغاربي وفي أوربا وأمريكا.

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني بفضل مجموعة من المناضلين الدبلوماسيين أن تصمد في وجه الآلة الدبلوماسية والدعائية الفرنسية على الصعيد الدولي، بفضل مرونتها وفهمها الجيد لطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية، وهو ما تجسد في تزايد الحضور الدولي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال الزيارات والمشاركة في أشغال المؤتمرات والندوات الجهوية والقارية والدولية وفي تطور عملية تدويل المسألة الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الهوامش:

[1] بل إن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية به ملفّات عديدة حول متابعة أو رصد تطور فكرة تأسيس ح.م.ج.ج منذ سنة 1955، ومتابعة يومية لنشاطها بعد تأسيسها ورصد التصريحات اليومية لأعضائها، للمزيد ينظر مثلا:

CAD: M.A.E.F:S.E.A.A, boite 7,Dos: Constitution D'un gouvernement Algérien en exil (secret),doc: Le FLN et la formation d'un gouvernement Algérien libre,01/08/1956.

[2] رضامالك: الجزائر في إفيان، ص 97.

[3] محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، ص ص:174 ،175.

[4]Le figaro(Journal): En Droit International "La reconnaissance Du 'Gouvernement Algérien Constituerait Un Fait Sans Précédent",22/09/1958.

[5] M.A.E.F:S.E.A.A, P.C, boite:7,dos: F.L.N(Doctrine),Doc: Notice d'information-Le FLN et le mythe de l'état Algérien,11-08-1958,p11.

[6] أرجع الجنرال ماسو أسباب الحركة الانقلابية لـ 13 ماي 1958 إلى أربعة عوامل: "هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة، واتصالها سريا بالعدو ،وانهيار موقفها الدولي"، وتجاهل دور الثورة في ذلك ،عد إلى:

Jacques Massu : Alger Du 13 Mai Au Barricades, Le Torrent Et La Digue, PARIS, PLON, 1972, p : 15.

[7] دحمان تواتي: منظمة الجيش السري الإرهابية"0AS"، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية ،2000/99. ص:31-44.

[8] ذكر ميشال فورجي أحد قادة سلاح الطيران في الجيش الفرنسي "أنّ كنا على يقين أنّ توجيه ضربة حاسمة إلى ناصر ستكون حاسمة في تطور حركة التمرد التي كانت تبحث عن الدعم في الخارج، وخاصة في مصر،... وقد أدّى فشل حملة السويس إلى إضعاف تفاؤلنا نوعل ما.."، للمزيد ينظر: ميشال فورجي: الحرب الباردة وحرب الجزائر، ترجمة مختار عالم، دار القصبة للنشر،الجزائر،2008،ص ص:73-75.

[9] المجاهد، العدد:15،18 فيفري1958.

[10] المجاهد: "**عرض الوساطة مسئولية العالم الحر في خطورة الحالة بشمال إفريقية**"، العدد:19، 1958/03/01، الجزء 01.و:

REDHA MALEK : L'Algérie a Évian, p36.

[11] المجاهد: "**أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا**" ؟، العدد22، 1958/04/15.

[12] المجاهد: "**مؤتمر طنجة ": مرحلة حاسمة**"، عدد:23، 1958/09/01.

[13] CAN, GPRA, MF G004,"Rapport de Politique Générale "Ferhat Abbas, Tunis 20/06/1959.

[14] CAN: GPRA, MF G004, PV de Réunion du01/07/1959,"Intervention de Ahmed Toufik Almadani".

[15] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل-التجديد 1958-1962- ترجمة سمّوحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات ،1971، ص:95.

[16] CAN: GPRA, MAE, b 2, dos "A Messieurs le président du conseil, Le vice président du conseil..", Docteur Lamine Mohamed , 02/10/1959,p1.

[17] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين19 و20، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996، ص:282-284.

[18] CAN: GPRA, G006, Pv de Réunion – Membres du GPRA Et Chefs Militaires-du 21/09/1959,"Interventions de: Mohamdi SAID, Lamine Khane, Mahri, Ahmed T Almadani, Hadj Lakhdar, Slimane Dhilis, Omar Oussedik, Lotfi, M.Yazid".

[19] للاستزادة حول الموضوع ينظر: بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، ص: 269-273.

[20] المجاهد: **"هل تتحقّق وحدتنا في مؤتمر طنجة"**، عدد 22، 15 أفريل 1958.

[21] CAN: GPRA, MF G004, PV de Réunion03/07/1959, "Intervention de Ferhat Abbas".

[22] أحمد بن فليس: السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، ص:121.

[23] CAN: GPRA, MF G007, PV de Réunion03/10/1959,"Intervention de Mahmoud Cherif".

[24]. CAN: GPRA, MF G007, PV de Réunion 02/10/1959,"Intervention de Krim Belkacem"

[25] محمد حربي: جبهة التحرير بين الواقع والسراب، ص:187.

[26] المجاهد: **"بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا"**، العدد:27، 22جويلية 1958. هذه الاتفاقية جاءت في إطار سعي السلطات الفرنسية لمضاعفة الإنتاج وإعطاء دفع لعملية النقل النفطي، والاتفاق تم بين شركة ترابساTRAPSA الفرنسية والحكومة الفرنسية من أجل مد أنبوب عالي القدرة عبر التراب الجزائري من حقل إيجلي إلى منطقة فورسان-FORT SAINT، يدخل بعدها التراب التونسي ليصل إلى خليج قابس على البحر المتوسط للمزيد عد إلى:الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، إشراف د ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،1999-2000، ص :53-54.

[27] CAN: GPRA, MF G007, PV de Réunion 07/10/1959,"Interventions de Krim Belkacem Et Abdelhamid Mahri".

[28] CAN: GPRA, MF G008, PV de Réunion11/11/1959, "Intervention de Krim Belkacem".

[29] CAN: GPRA, MF G007, PV de Réunion 03/10/1959,"Interventions de Abdelhafid Boussouf Et M'hamed Yazid".

[30] CAOM: Fonds ministériels, 81/114,“ Note sur l'activité politique du FLN_décembre1958 à juin1958_"p6.

[31] فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص 237

[32] رضا مالك: مداخلة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الحكومة المؤقتة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998/09/19.

[33] رضا مالك: نفس المصدر.

[34] فرانز فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ش.و.ل.ت، الجزائر1980، ص:152.

[35] المجاهد: **"لأول مرة يتلاقى أبناء إفريقيا ليقرروا مصيرهم بأيديهم"**، عدد34، 1958/12/24، و:

[35] CAN: CNRA, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960, p64.

CAN: Idem, p64.

[37] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص:176.

[38] محمد يزيد: مقابلة شخصية 1998/12/24.

[39]. CAN: GPRA, MF G004, PV de Réunion du01/07/1959,"Intervention de .A.T.ALmadani"

[40] CAN: CNRA 59/1960, Op. cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:6,7.

و: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 2: ص:376.

[41] للمزيد ينظر:

Abderrahmane Kiouane: Les débuts d'une diplomatie de guerre, pp:05-22.

[42] أندري مالرو: ضابط عسكري ورجل فكر وسياسي فرنسي ولد سنة1901، شارك كطيار في صفوف الجيش الجمهوري، قاوم الاحتلال الألماني تحت قيادة ديغول وعُيّن سنة1958 وزيرا منتدبا لدى الرئاسة، م.ع. الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج:2، دار هومة الجزائر، 1998، ص:264.

[43] CAN: GPRA, MAE, b 5, dos 4, doc10 "Rapport à Messieurs le président du conseil, Le vice président ...", Docteur Lamine Mohamed, TUNIS, Le27/10/1959,p10

[44] CAN: CNRA, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:12,13.

[45] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, p : 210.

[46] هي منظمة اقتصادية تأسست بموجب معاهدة روما مارس 1957، وجمعت في البدء بين ستة دول: فرنسا ألمانيا إيطاليا ودول البينيلوكس (هولندا بلجيكا ولوكسمبورغ)، ثم توسّعت لتشمل دولا أخرى.

[47] محمد يعلا: مقابلة شخصية، الجزائر،03/04 /2001.

[48] CAN: GPRA, MAE, b 5, dos 4, doc10 "Rapport à Messieurs le président du conseil, Le vice-président…", Docteur Lamine Mohamed, TUNIS, Le27/10/1959, p12

[49] C.A.D:M.A.E.F, S.E.A.A, premier ministre, b:7, dos: GPRA, doc: "Mémorandum sur la dénonciation du traité de L'atlantique nord", Ferhat Abbas, TUNIS : 19/09/1960, pp:2-9.

[50] C.A.D: M.A.E.F,S.E.A.A, "Mémorandum sur la dénonciation du traité de L'atlantique nord", pp:5-10.

[51] C.A.D :M.A.E.F,S.E.A.A, b : 3, dos : 2"Instruction gouvernementale 1958-1960", doc : 7 "Algérie : Directives confidentielles d'information et d'action", Le premier ministre Michel Debré, paris, 10/03/1959,p4.

[52] CAN: CNRA, Op. cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", p17.

[53] رضا مالك: الجزائر في إفيان، ص 102.

[54] CAN: CNRA, Op.cit, MAE, pp:29,30 .

[55] CAN: CNRA, Ibid, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp: 14,15, et 23,24. Et voir aussi: Redha Malek :op.cit,p :74.

[56] المجاهد: **"أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا"** ؟، الع د22، 1958/04/15.

[57] رضا مالك: الجزائر في إفيان، ص:101-102.

[58] طيب بولحروف: من منطقة عنابة عضو حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، وعضو اللجنة المركزية في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1949/47، ثم عضو فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957/56، وممثلا للجبهة في سويسرا 1958 ثم بإيطاليا 1962/59، وبعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر بروما ويوغسلافيا ثم الأرجنتين والبيرو، ينظر:

[58] MOHAMED HARBI : LE FLN mirage et réalités, p : 396.

[59] CAN: CNRA, Op. Cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:31,32

[60] CAN: GPRA, MAE, b 5, dos 4, doc10"Rapport à Messieurs le président du conseil,…", Docteur Lamine Mohamed.

[61] C.A.D: M.A.E.F,S.E.A.A, "Mémorandum sur la dénonciation du traité de l'atlantique nord",Op. cit, p10.

[62] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص:240.

[63] المجاهد: **"السياسة الروسية وحرب الجزائر"**، عدد:19، 1958/03/01.

[64] رضا مالك: الجزائر في إفيان، المصدر السابق، ص 98.

[65] HENRI ALLEG : La Guerre D'Algérie, T2, Le temps actuel, 1981, paris, pp : 582-585.

[66] CAN: CNRA Session1961, MF C025,"Rapport de Abdelhafid Boussouf".

[67] رضا مالك: الجزائر في إفيان، ص 98.

[68] مقابلة شخصية مع السيد محمد يعلا، المصدر السابق.